العدد (2129) السنة الثامنة - السبت (14) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

مواصفات القائد

إحسان شمران الياسري

ظهر السيد (طلعت السادات) قبل ايام على قناة الحرة في حوار صريح تناول فيه عهد الرئيس مبارك وماعاناه هو شخصيا، وما عانته اسرة الرئيس الراحل انوار السادات. ولم أكن سمعت حديثا بهذه الصراحة لهذا الرجل، ولا اعرف ان كان هو شقيق الرئيس الراحل انور السادات أم من عشيرته.

ولقد قدم دعاية له وللحزب الذي ينوي تشكيله والازدهار والرخاء الذي سيعم مصر عندما يحكم حزبه. اكثر من هذا، قال السيد طلعت ان الحزب الذي ينوي تشكيله سيكون حزبا قوميا يصلح لكل الدول العربية!!.

وأنا سأحذف هذا المقطع من ذاكرتي لان امتنا العربية صاحبة تجارب (فالحة) مع الاحزاب القومية.

ما أود الإشارة إليه من لقاء الرجل هو اعطاءه معايير لمن يترشح لمنصب الرئيس.. فقد قال حكمة لا اعتقد انها بحاجة للإثبات.. فعندما سأله مقدم البرنامج عمن يصلح لان يكون رئيسا، هل هو القاضي فلان أم عمرو موسى ام البرادعي ام فلان.. لكنه اقترح ان يكون الرئيس عسكريا لم يخرج بعد للحياة العامة ولم يعمل في التجارة و(البزنس) لان الاخير ستكون عينه قد (كُسرت).. بينما الشخص الذي يقترحه يجب ان يكون متخرجاً الآن من المؤسسة العسكرية..

وقد اعترض على ترشيح عمرو موسى لان الاخير كان مجرد (دلّال) كما حاول وصفه، أما (البرادعي) فمشكلته (حسب طلعت السادات) انه لم يأكل العيش المصري ولم تلسعه (بقه)، لانه عاش حياته في عواصم الدول (المرتاحه).. (هذه العلة تنطبق على الاخوة الذين يقودون بلدنا حاليا ويحتمون بالمنطقة الدولية لانها تذكرهم بالدول العزيزة التي وفدوا منها).

مواصفات الرئيس التي يقترحها طلعت السادات ان لا يكون تاجرا او مقاولا او سمسارا او بائع صحف سابقاً. ويعترض على تشكيلة الحكومة المصرية الحالية في انها لم تضم أحداً من الشباب الذين قادوا الثورة، فمعظم اعمار السادة الوزراء تزيد على ستين عاما.

أخيراً، من لي بمسؤول بمواصفات من هذه الشاكلة.. احسب ان في بلادنا وفي مصر وفي تونس الكثيرين، الذين لم تتدنس ايديهم وعقولهم، ولم يشتغلوا بـ (البزنس) فيتذوقوا طعم المال السهل، بدلا من الدفاع عن مصالح الامة ومستقبلها، حتى لو غلفوا هذا الدفاع بألف عباءة وطنية وقومية.

إيضاح ضروري:

العديد من شباب العراق وبعض كهوله ربما لا يصلحون لهذه الوظيفة في العراق.. فبعضهم اشتغل بعد الدوام نجارا وفشل، واستخدم العديد منهم سيارته الخاصه في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لنقل الركاب، فذاقوا طعم الفلوس، وربما نصبوا على عشرات (العبريه) من اجل رفع الاجرة خلال المساومة!!.

نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد في العراق

د. سامر مؤيد عبد اللطيف

لاشك في أن ظاهرة الفساد الإداري اضحت ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وهي اليوم موجودة في المجتمعات الغنية والفقيرة كافة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة؛ ومثلما هي ظاهرة ذات جذور عميقة، فإنها ايضا آفة لها ابعاد واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر.

وفي مواجهة هذه الآفة السرطانية الخطيرة جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص منها وعقاب المتسبب فيها، لأنها عقبة كأداء في سبيل التطور السليم والصحيح والصحي لتلك المجتمعات. ولذا اعتبر ارتفاع مؤشر الفساد الإداري في أي مجتمع كدليل على التأخر وتدني فعالية الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات الفعالة، والعكس صحيح أيضا.

ومن حيث الوصف والتعريف فان "الفساد": (هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية). وبتحليل اهم العوامل الدافعة الى الفساد بمنظوريه الذاتي والمجتمعي يمكن حصرها في غياب القيم الأخلاقية والوازع الديني، الى جانب غياب ثقافة المواطنة، ناهيك عن غياب الرقابة الادارية الصارمة و مبدأ الثواب والعقاب ؛ فارتكاب اي مسؤول كبير تجاوزات قانونية ومالية وعدم معاقبته حسب الأصول القانونية والدستورية للدولة، سيشجع كل موظف في وزارات الدولة على ارتكاب تجاوزات مماثلة، مما يؤدي إلى تراكم الفساد، وتصبح معالجته مسألة غاية في الصعوبة بل تحتاج الى هبة شعبية واسعة تستنهض كل الضمائر التي مازالت قلقة على مصلحة الوطن.

والسؤال الذي ينبثق من حصيلة ما تقدم هو: كيف نضع ستراتيجية فاعلة لمواجهة الفساد الإداري في دوائر الدولة ؟

١ – الإصلاح السياسي هو محور الارتكاز للإصلاح الإداري، واي انطلاقة فاعلة لمحاربة الفساد ينبغي أن تنعقد بلواء إرادة سياسية صادقة وحازمة وقادرة وموحدة. ويتساوق مع هذا النهج الإسراع والجدية في إنجاح مشروع الحكومة الالكترونية.

٢ – الإصلاح الإداري من خلال إعادة النظر الجذرية والشاملة في التشريعات القانونية والهياكل الإدارية والمعايير والضوابط المرعية في الأداء. وبتفصيل أكثر يمكن اتباع الإجراءات الإدارية الآتية:

– اعتماد آلية الانتخابات الدورية لاختيار القيادات الإدارية وفق ضوابط من أهمها النزاهة والكفاءة والخبرة والإخلاص والتجربة، وتحت إشراف لجان تشكل بصورة شفافة ومحايدة لمتابعة وضمان نزاهة نتائج الانتخابات.

– اتباع آلية دقيقة جدا عند اختيار الموظفين لغرض التعيين وإخضاعهم لسلسلة من الاختبارات الأخلاقية للتحقق من قدرتهم على مقاومة المغريات المختلفة قبل تثبيتهم في الوظيفة العامة.

– إجراء تنقلات دورية بين الموظفين (كلما أمكن ذلك) بغية تخفيض حالات الرشوة السائدة.

– التركيز على معيار الشفافية في الأداء مع تبسيط وسائل العمل وترشيق حلقاته، وتحديد مهل إنجاز المعاملات مع اعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والتقييم والترقية.

– وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد (أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة).

– تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

– تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين ثم القيام بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

– التركيز على تحصين الموظف العام ضد أنماط الفساد من خلال التوعية الاخلاقية والدينية، وحتى القانونية، المخصصات المالية والمكافآت. تنظيم دورات عدة و دورية للتنبيه من مخاطر الفساد الاداري والتحذير من مغبة الوقوع به، وبيان موقف الشرع والقانون منه.

– الإصلاح الاجتماعي من خلال توسيع وتطوير قنوات التوعية والتحصين الاخلاقي والقيمي من خطر الفساد لتشمل كل مفاصل وبنى المجتمع بدءا من الاسرة وانتهاء بأكبر حلقة ادارية في الدولة.

– إشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية– الحضارية بين عموم المواطنين.

٤ – إعادة النظر بالقوانين والمؤسسات والآليات المختصة بمعالجة أمور الفساد بكل أنماطه في الدولة على نحو يجعلها اكثر فاعلية واستجابة للمتغيرات والتطورات التي يعتمدها المفسدون في تغطية أنشطتهم الإجرامية ومن ذلك:

– تعديل الفقرة (٩٩) من الدستور العراقي النافذ وجعل اختيار رئيس هيئة النزاهة بالانتخاب من بين أفضل القضاة او المختصين بالقانون والمشهود لهم بالنزاهة والعلمية والحياد والكفاءة حيث يقوم جميع منتسبي وزارة العدل ومجلس القضاء ونقابة المحامين بانتخابه من بين المرشحين لمدة (٤) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. على ان يتابع مجلس النواب عمل رئيس هيئة النزاهة ومساءلته حسب الضوابط المرعية في مراقبة الوزير.

– استحداث هيئة مستقلة للنزاهة بعيدة عن المحاصصة مع تشريع قوانين اكثر شدة في محاسبة المفسدين.

– فك ارتباط دائرة المفتش العام ضمن كل وزارة عن الالتحاق بكادر الوزارة وجعله يتبع من حيث التعيين والتمويل لهيئة النزاهة.

– اعتماد آليات المراقبة الدورية والمفاجئة ولجان المتابعة المتعددة لاسيما في مجال التعاقدات والمسائل المالية المختلفة.

– تكثيف استخدام وسائل المراقبة السرية والالكترونية.

– انتهاج اسلوب اختراق الشبكات والتركيز على العمل الاستخباري من خلال استزراع مصدر معلومات موثوق ضمن كل قسم في الدوائر الحكومية سواء اكان مجندا من داخل الدائرة نفسها او يتم تعيينه ويتبع بالارتباط مع هيئة النزاهة.

– اعتماد آلية الكمائن المفاجئة للإيقاع بمن تحوم حولهم الشبهات من الموظفين واختبار قدرة باقي الموظفين على مقاومة المغريات.

– التشدد في عملية انتقاء عناصر هيئة النزاهة ممن تتوافر فيهم كل معايير (التخصص، الكفاءة، الحنكة، النزاهة، والاستقلالية) والاهتمام بإدخالهم في دورات مكثفة ومستمرة للارتقاء بأدائهم وضمان اطلاعهم على ما وصلت إليه التجارب العالمية في مجال المتابعة والرقابة والمحاسبة.

– تخصيص مكافأة مالية لمن يساعد في تشخيص حالات الفساد داخل الدوائر الحكومية سواء من قبل الموظفين او المراجعين العاديين.

أوجاع الفلبين من اضطرابات الشرق الأوسط

د. عبد الله المدني

> شكلت التحويلات المالية الأجنبية من قبل العمالة المهاجرة على الدوام عامل إنقاذ للاقتصاد الفلبيني الهش، مما جعل الأخير يعتمد عليها اعتمادا كليا في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، وبالتالي الهروب مؤقتا من مشاكل البطالة وانحدار مستويات المعيشة على المستوى الوطني، وذلك على نحو ما حدث أثناء الأزمة الاقتصادية الأخيرة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، خصوصا وأن الفلبين ليست فقط صاحبة اقتصاد هش، وإنما أيضا تفتقد القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المعتبرة بسبب أحوالها الأمنية المضطربة من جهة وتفشي الفساد في مفاصل أجهزتها الرسمية من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن اضطراب الأحوال في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرا، جعل الفلبين تواجه تحديا اقتصاديا كبيرا. وليس أدل على ذلك من أن مانيلا قدرت خسائرها من تحويلات عمالتها الموجودة في البلدان المذكورة بفقدان أكثر من ثلاثة ملايين عامل فلبيني لوظائفهم، علما بأن هناك من يشكك في هذا الرقم ويصفه بالقليل انطلاقا من أن مئات الآلاف من العمال الفلبينيين المهاجرين غير مسجلين لدى سلطات بلادهم.

ولعل ما ضاعف مصيبة الفلبين أن اضطرابات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي انقطاع التحويلات المالية أو انخفاضها، تزامنت مع حدوث الزلزال المدمر في اليابان، وهي الكارثة التي لم تنحصر آثارها في فقدان فلبينيين مهاجرين كثر لوظائفهم، بل تعدتها إلى ارتفاع تكلفة بعض السلع التي تستوردها الفلبين من اليابان، وبالتالي تضرر المستهلك الفلبيني العادي. هذا ناهيك عما حدث من تجميد مؤقت لبعض الصادرات الفلبينية التي تعتمد عليها مصانع الإلكترونيات اليابانية بنسبة ٢٠ بالمئة تقريبا، وما رافق ذلك من تسريح للعمال أو تخفيض لأجورهم.

وتقول "سارة كاترينا مارامق" المسؤولة الإعلامية في منظمة الهجرة العالمية أن وجود أعداد هائلة من العمالة الفلبينية في الخارج لهو دليل واضح على انعدام الفرص الاقتصادية الكفيلة بالحصول على معيشة لائقة داخل الوطن. وتضيف قائلة: "أن الفلبين تشهد يوميا نزوح ما معدله ٤٥٠٠ مواطن إلى الخارج من أجل البحث عن وظائف أفضل أو دخول أكبر، ومعظم هؤلاء ينحدرون من الطبقة الأكثر فقرا في المجتمع".

أما المسح الميداني الذي قامت به إحدى مؤسسات الأعمال الاستشارية فقد أشار إلى أن انقطاع تحويلات العمالة المهاجرة أو انخفاضها سوف يقصم ظهر الاقتصاد الفلبيني، بل سوف تكون له نتائج كارثية على صعيد القدرات الشرائية لأفراد وأسر المجتمع والتي تعتمد كليا في إنفاقاتها اليومية ومعيشتها على ما تتلقاه من أبنائها وأقاربها المغتربين، بمعدل مئة دولار في الشهر. ولمزيد من التوضيح في هذا السياق، يستحسن بنا الإشارة إلى أنه في العام الماضي فقط وصل إجمالي ما حولته العمالة الفلبينية الموجودة في الخارج والمقدرة بنحو ١١ مليون نسمة، إلى ١٩ بليون دولار (مما جعل الفلبين تحتل المركز الرابع – بعد الهند والصين والمكسيك – ضمن دول العالم النامي لجهة تحويلات النقد الأجنبي من عمالتها المهاجرة). ورقم الـ ١٩ بليون دولار هذا يعادل ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (جي دي بي)، فيما لم يزد حجم التحويلات في عام ١٩٧٥ على ١٠٥ ملايين دولار. وفي السياق نفسه، تجب الإشارة إلى أن أكثر من ثلث المبلغ الضخم المذكور جاء من عمال يعملون في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديدا من السعودية (تستضيف نحو ١,٨ مليون عامل فلبيني) فالإمارات العربية المتحدة، بينما جاء الثلثان الآخران من فلبينيين يعملون في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا، تليها أقطار مثل اليابان وسنغافورة وتايوان.

ومن باب الإنصاف، لا بد من القول أن الاقتصاد الفلبيني قد حقق مؤخرا بعض النجاحات الخجولة بفضل البرامج والسياسات الصارمة لرئيسها الشاب "نوي نوي أكينو" والهادفة إلى القضاء على مظاهر الفساد، والتشدد في فرض القانون والنظام والشفافية. غير أن الرئيس الذي لم يمض عليه سوى أقل من عام في قصر "مالاقانيان" الرئاسي صار هدفا لحملة انتقادات واسعة مؤخرا من قبل منظمات وشخصيات محلية بسبب ما قيل عن عدم امتلاك حكومته ستراتيجية واضحة حول كيفية إجلاء الفلبينيين من مناطق الحروب والأزمات، وكيفية استيعابهم مجددا في مجتمعاتهم، وكيفية الإنفاق عليهم ريثما يتدبرون أمورهم، ناهيك عن تخبطها بشأن استصدار قوانين عاجلة يحظر بموجبها على المواطنين السفر إلى مناطق الحروب والقلاقل. ويقال أن هذه الانتقادات أثرت سلبا على شعبية الرئيس الذي جاء إلى السلطة في العام الماضي بأغلبية ساحقة. ولعل مما زاد في حملة الانتقادات ان نسبة البطالة في صفوف الفلبينيين كانت مرتفعة أصلا (في حدود ٧,٤ بالمئة حسب إحصائيات يناير ٢٠١١)، مما يعني أنه كان هناك قبل اندلاع اضطرابات الشرق الأوسط ما يقارب ٣ ملايين فلبيني في حالة بطالة، بل هناك من يقول أن العدد أكبر بكثير، إذا ما أخذنا في الاعتبار نحو ٧,١ مليون نسمة ممن يمكن إدراجهم بحسب التوصيفات العالمية في خانة العاطلين.

وجملة القول أن الرياح جاءت بما لا تشتهي سفن الفلبين التي كانت تتوقع هذا العام والأعوام القادمة سفر المزيد من عمالتها الماهرة وشبه الماهرة إلى الدول النفطية في الشرق الأوسط من تلك التي لا تزال تنفق بسخاء على مشاريع تنموية في قطاعات الإنشاءات والإتصالات والبتروكيماويات والكهرباء.

وهكذا، يبدو أن الفلبين ليس أمامها حل لمعضلتها سوى تصدير جزء من عمالتها الماهرة إلى الولايات المتحدة حيث توجد شواغر وظيفية في قطاع التمريض تحديدا، يقال أن عددها قد يصل إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ . كما يمكن لمانيلا أن تحاول الإستئثار بفرص عمل لعمالتها في قطاع الإنشاءات والخدمات المتصلة ضمن عملية نقل قاعدة "أوكيناوا" الإمريكية من اليابان إلى جزيرة "غوام"، خصوصا وأن للعمالة الفلبينية خبرة متأتية من عملها السابق في قاعدتي "سابك" و"كلارك" في الفلبين، واللتين جلت عنهما القوات الإمريكية في منتصف التسعينات.

ويمكن للفلبين أيضا أن تستأثر بنحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل متوفرة أو سوف تتوفر في دول آسيوية كماليزيا والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وتايوان.

مجلس التعاون الخليجي والمهام الجديدة

حسين علي الحمداني

ماذا تمثل دعوة الأردن للانضام لمجلس التعاون الخليجي ؟ وكيف ننظر لهذا ؟ وما هي الأبعاد المتوقعة لتوسيع مجلس التعاون ؟

المبادرة التي تبنتها القمة التشاورية لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت مؤخرا في الرياض بتوجيه الدعوة رسمياً لكل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية للانضام لهذا المجلس ذي الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في ذات الوقت يؤشر حاجة دول المجلس لتكوين تحالفات سياسية – اقتصادية لمواجهة الكثير من التحديات الجيو سياسية التي تعيشها دول المنطقة خاصة ما يتعلق منها بالإصلاح وموجات الاحتجاجات الشعبية التي طالت دولا عربية عِدة مِن بينها بعض دول الخليج العربي والتي وجدت ردعاً قوياً وبشكل جماعي وليس فردياً مع صمت دولي إزاءها وبروز مخاطر تكرار هذه الحوادث مستقبلا خاصة وإن موجة الاحتجاجات ما زالت مستمرة في أكثر من مكان من عالمنا العربي .

وبالتأكيد شعرت دول الخليج العربي بضرورة تشكيل اتحاد لا يمثل المنطقة الجغرافية للخليج العربي بقدر ما يمثل (المنظومة الفكرية ونظام الحكم) القائم في الخليج وما يمكن أن يتشابه معه في المنطقة خاصة بعد سقوط نظام حسني مبارك الذي مثل خسارة كبيرة للخليج العربي لما كان يمثله هذا النظام من ركيزة مهمة من ركائز قوة الدول الخليجية في الكثير من المحافل الإقليمية والعالمية وبالتالي بات من الضروري جدا لهذه الدول والزعامات البحث عن بدائل (كرية أيدلوجية) حتى وإن كانت بعيدة جغرافيا عن الخليج العربي وهذا ما يفسر قبول عضوية الأردن والسعي لإقناع المغرب بذلك.

والمملكة الأردنية سبق لها في عقد الثمانينيات من القرن الماضي أن قدمت طلبا رسميا للانضام لمجلس التعاون الخليجي وتم رفضه في حينه .

وبالتأكيد فإن الرغبة ملحة الآن لتوسعة نطاق مجلس التعاون الخليجي أو محاولة لتجديد دماء وحيوية هذا المجلس خاصة بعد اضمحلال دور الجامعة العربية ودورها في الكثير من القضايا التي لم تعد تمثل قوة حقيقية في ظل موجة الاحتجاجات الشعبية التي زادت بالتأكيد من تحجيم العمل العربي المشترك، ما دفع المنظومة السياسية في الخليج العربي لأن تلعب دورا مهما في الكثير من القضايا أولها المبادرة الخليجية بخصوص اليمن الذي يفترض أن يكون في مقدمة الدول التي تدخل النادي الخليجي بحكم الطبيعية الديمغرافية للمجتمع اليمني من جهة ومن جهة ثانية موقعه الجغرافي والتداخل الكبير بين شعب اليمن وشعوب المنطقة ، إلا إن هنالك تفاوتا فكريا كبيراً بين اليمن وتنظيماته السياسية وبين دول الخليج العربي وتركيبته السياسية ، وهذا الاختلاف ممكن أن يبرز بشكل أو بآخر مع الأردن الذي توجد فيه أحزاب سياسية منها داخل الحكومة ومنها معارضة ، منها قومية ومنها إسلامية ومنها سلفية، وبالتالي فإن نقاط الالتقاء بين دول الخليج العربي والأردن لا يمكن أن نجدها إلا في شكل نظام الحكم الملكي ليس إلا .ولكن انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي أو مجرد توجيه الدعوة له سيخفف كثيرا من حالة الغليان الشعبي والتذمر من مستويات المعيشة المتدنية، خاصة وانه سيمنح الأردن دعما اقتصاديا كبيرا من جهة ومن جهة أكثر أهمية ستنتقل رؤوس الأموال الخليجية التي تضررت كثيرا في مصر وبعضها مهدد بالمصادرة من قبل الحكومة المصرية سواء الموجودة حاليا أو القادمة بحكم حالات الفساد الكثيرة لمبارك وأعوانه في بيع الكثير من مؤسسات القطاع العام لمستثمرين خليجيين ثبت بأنها قطاعات إنتاجية مهمة وفعالة ، وبالتالي فإن انضمام الأردن من شأنه أن يكون مكانا بديلا للاستثمارات الخليجية من جهة ومن جهة ثانية السعي لاستقرار النظام الملكي في هذا البلد .

الشيء الآخر بأن توسيع هذا المجلس يأتي بالتزامن مع حالة (عدم الرضا) الأمريكية والأوروبية على النظام السياسي العربي الشمولي بصورة عامة واستخدامه للقمع في مواجهة المطالب الشعبية في الدول العربية ووقوف بعض الدول العربية ومنها بالتأكيد الدول الخليجية ضد فكرة الإصلاح والتغيير، دفع هذه الدول للتفكير بصيغة الجماعة وتوسيع نطاق مجلس التعاون الخليجي بغية توجيه رسالة ليس لأمريكا بل للغرب بصورة عامة بان بقاء هذه الأنظمة في المنطقة ذات المردودات الاقتصادية الكبيرة وحقول النفط ومنابعه الحيوية من شأنه أن يحافظ على مصالح أمريكا والغرب .

إذن هنالك حاجة خليجية تقضي ربط مصير هذه الدول ببعضها البعض،ولعل أبرز نقاط الالتقاء ما بين الدول الخليجية يكمن في الصراع المزمن مع إيران من جهة ومن جهة ثانية صراعها مع المشاريع الديمقراطية التي تنضح بهدوء في المنطقة والتي لا يرغب أحد بأن تصل أفكارها لمياه الخليج الدافئة .